المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية العدد 12 A آذار 2024
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research March 2024 No.12A
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254

دور السيولة في تعظيم الارباح في القطاع المصرفي

م.م. عمار فوزي عبد الحميد القيسي
المديرية العامة لتربية الانبار
07809919991
Fawzi3919@gmail.com

الملخص

تلعب المصارف دورًا أساسيًا وفعّالًا في النشاط الاستثماري والاقتصادي، مما يساهم في تعزيز عملية النمو الاقتصادي في البلد. لذلك، يتحمل البحث مسؤولية كبيرة في توفير السيولة الملائمة لهذه المشاريع، لتعزيز عملية التنمية الاقتصادية، يتضح من نتائج الجانب العملي أن مصرف الاستثمار العراقي قام بتحقيق نجاحات كبيرة خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع حجم الموجودات والتزامات المصرف وحقق أرباحًا مرتفعة. كما تبين أيضًا أن المصرف يولي اهتمامًا كبيرًا لتلبية احتياجات العملاء وبناء الثقة معهم، يمكن استنتاج أنه يمكن الاعتماد على مصرف الاستثمار العراقي كخيار مصرفي موثوق وذو جدارة في العمل المصرفي في العراق، يوصي الباحث المستثمرين تقييم المخاطر والفرص بشكل شامل قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية، كما ينصح دائمًا بالتحدث مع مستشار استثماري محترف قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية.

كلمات مفتاحية: السيولة، السيولة المصرفية، الربحية

The role of liquidity in maximizing profits in the banking sector

A . L.Ammar Fawzi Abdel Hamid Al-Qaisi
General Directorate of Anbar Education

Abstract

Banks play an essential and effective role in investment and economic activity, which contributes to enhancing the economic growth process in the country. Therefore, the research bears a great responsibility in providing appropriate liquidity for these projects, to enhance the economic development process. It is clear from the results of the practical aspect that the Iraqi Investment Bank achieved great successes during the study period, as the volume of the bank's assets and liabilities increased and it achieved high profits. It was also shown that the bank pays great attention to meeting customers' needs and building trust with them, It can be concluded that the Iraqi Investment Bank can be relied upon as a reliable and trustworthy banking option in banking in Iraq. The researcher recommends that investors evaluate risks and opportunities comprehensively before making any investment decisions, and it is always recommended to speak with a professional investment advisor before making any investment decisions.

Keywords: liquidity, banking liquidity, profitability

المقدمة

يمثل القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الرئيسية في السياسات الاقتصادية، إذ يمثل القطاع المصرفي أحد أذرع النظام المالي، وهو عبارة عن مؤسسة تمد الاقتصاد بتيار متدفق من الموارد المالية، وبالتالي تطور هذا القطاع يعكس الصورة المشرقة لنمو البلد، لذا سعت البنوك عبر سياساتها الائتمانية إلى مزيداً من التنافس فيما بينها لتقديم أفضل الخدمات المالية بشكل أساسي لتعظيم أرباحها، فهي بالأخير مؤسسات ربحية بأمتياز حكومي أم قطاع خاص على حد سواء، كما وتساعد المصارف بشكل كبير في تنشيط العمليات

الاقتصادية والمالية والتجارية، ومن أهم هذه الخدمات : قبول الودائع بأنواعها، ومنح التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة، وتحصيل الأوراق المالية التجارية وخصمها، وإصدار خطابات الضمان، وفتح الاعتمادات المستندية. وتقوم المصارف بدور الوساطة بين المودعين الذين يشكلون جانب عرض الأموال في النظام المصرفي، والمقترضين الذين يشكلون جانب الطلب على هذه الأموال، وإلى جانب دور الوساطة هذا، تقوم المصارف التجارية بدور آخر لا يقل أهمية عن الدور الأول، و هو دور تحويل الاستحقاق، حيث يتم تحويل ودائع العملاء قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل، موفقة بذلك بين رغبات المدخرين في حق سحب ودائعهم عند الحاجة إليها، ورغبات المقترضين في أن يحصلوا على قروض تتزامن مواعيد ردها ومواعيد تحقق العوائد من المشروع الممول.

يعتبر موضوع السيولة أحد الجوانب الحيوية في عمل المصارف التجارية. عندما تدير المصارف استخدام مواردها بشكل فعّال، فإن ذلك يدل على وجود إدارة اقتصادية متينة تعمل على استقرار المركز المالي للمصرف. تواجه المصارف التجارية تحديات في تحقيق توازن بين أهدافها، بما في ذلك الربحية والسيولة والأمان. لذا، يجب على المصارف العمل على تحقيق توازن بين هذه الأهداف من خلال الحفاظ على مستوى مناسب من السيولة. إذ تلعب السيولة دورًا حيويًا في عمل المصارف التجارية، حيث قد تؤدي نقص السيولة إلى فقدان المصرف لبعض عملائه نتيجة عدم قدرته على تلبية احتياجاتهم المالية في الوقت المناسب. ومن ناحية أخرى، قد يؤدي الاحتفاظ بمستوى زائد من السيولة إلى إساءة استخدام الموارد المتاحة، مما يعرض المصرف للمخاطر. لذا، ينبغي على المصارف أن تسعى إلى تحقيق توازن مثالي في مستوى السيولة، مع عدم الانحراف عن هذا التوازن باتجاه زيادة أو نقصان في مستوى السيولة. ازدادت أهمية هذا الموضوع نتيجة لتغيرات الظروف الاقتصادية وتأثيرها على المصارف في معظم دول العالم. وقد تعرضت البنوك لأزمة الائتمان على الرغم من تطبيق كافة الضوابط والمعايير المشددة التي تنص عليها اتفاقية بازل بشأن إدارة السيولة، وذلك في ظل وجود قوانين وتعليمات صارمة صادرة عن معظم المصارف المركزية.

المبحث الأول

منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً : منهجية البحث

1. مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في فهم العلاقة بين السيولة المصرفية والربحية، حيث تعتبر كلتاهما أساسيتين لأي مصرف تجاري. فعدم تحقيق التوازن بينهما قد يؤدي إلى خسارة ثقة المودعين وتضعيف المركز المالي للمصرف، مما يجعله غير قادر على مواجهة المخاطر بشكل فعال، وبالتالي تقليل فرص نموه واستمراريته في تحقيق التفوق التنافسي.

هل أن المصارف التجارية لديها القدرة على ادارة السيولة المصرفية وبالتالي تعظيم الارباح ؟

2. أهمية البحث

تبدأ أهمية البحث من أهمية المتغيرات المدروسة، حيث تلعب المصارف دورًا أساسيًا وفعّالًا في النشاط الاستثماري والاقتصادي، مما يساهم في تعزيز عملية النمو الاقتصادي في البلد. لذلك، يتحمل البحث مسؤولية كبيرة في توفير السيولة الملائمة لهذه المشاريع، لتعزيز عملية التنمية الاقتصادية. ومن جانبها، تسعى هذه المصارف من خلال توفير السيولة إلى تحقيق العائد المرجو دون الوقوع في فخ الافراط في السيولة، الأمر الذي قد يعرضها لمخاطر متعددة، مثل الحاجة إلى تصفية بعض أو كل أصولها لتلبية التزاماتها المالية. وبالتالي، فإن السيولة والربحية يجب أن تكونا متكاملتين، حيث لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر.

3. أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي :

- تحليل طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية والربحية.

- التعرف على مفهومي السيولة المصرفية والربحية.

4. فرضيات البحث

تتمثل الفرضية في أن بعض البنوك التجارية تستطيع التأثير والتحكم بحجم السيولة المصرفية المتوفرة لديها (جانب الموجودات)، وبالتالي ايجاد توافق بين سيولتها وبين الربحية من جهة أخرى، وعدم قدرتها على ادارة السيولة في جانب المطلوبات، أي استحداث أنواع جديدة من الودائع، الامر الذي انعكس على انخفاض مؤشرات الرافعة المالية.

5. حدود البحث

- الحدود المكانية : المصرف التجاري العراقي.

- الحدود الزمانية : تتمثل بالفترة التي سوف يتم فيها توزيع استمارة الاستبيان واسترجاعها واخضاعها للتحليل الاحصائي واستخراج نتائجها.

6. أساليب جمع البيانات والمعلومات

الجانب النظري :

- الكتب والرسائل والاطاريح والبحوث المنشورة على الانترنت

الجانب العملي :

القوائم المالية لمصرفي بغداد والاستثمار العراقي

ثانياً : الدراسات السابقة

1. دراسة (الذبحاوي والموسوي، 2017)	
عنوان الدراسة	ادارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي - دراسة مقارنة بين عينة من المصارف التجارية العراقية والاردنية الخاصة
عينة الدراسة	تم اختيار ثلاثة بنوك كل من العراق ممثلة ب (بغداد ، الشرق الأوسط ، الخليج التجاري) ، الأردن أيضا ثلاثة بنوك ممثلة (أردني ، عربي ، إسكان).
هدف الدراسة	يهدف البحث إلى استكشاف العلاقة بين إدارة السيولة في المصارف ومنح الائتمان في البنوك التجارية العراقية والأردنية، حيث تعتبر إدارة السيولة موضوعًا هامًا في البنوك التجارية.
نتائج الدراسة	وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة القانونية والائتمانية البنكية.
مدى الافادة منها	في الجانب النظري.
أوجه الشبه	كلتا الدراستين تناولت السيولة المصرفية.
أوجه الاختلاف	الاختلاف في تناول الربحية المصرفية والائتمان.
2. دراسة (ظاهر ومحمد، 2018)	

عنوان الدراسة	**تحليل السيولة ، الربحية ، الرفع المالي في ضوء ادارة المخاطر المصرفية**
عينة الدراسة	**القوائم المالية للبنك التجاري العراقي للفترة 2005 - 2015**
هدف الدراسة	يهدف البحث إلى تحليل إدارة السيولة لكل من الأصول والمكونات وكذلك إدارة المطلوبات والتي تمثل إجمالي القروض قصيرة الأجل ، وكذلك تحليل تأثير الرافعة المالية في ربحية البنك التجاري العراقي.
نتائج الدراسة	أن علامات المعلمات تتطابق مع منطق النظرية الاقتصادية لجميع النماذج وكذلك أهمية الاختبارات الإحصائية فيما يتعلق بالجانب الكمي. كان سلوك الربحية للبنك التجاري متصاعدًا بسبب الحجم الذي يمثل الغالبية العظمى من إجمالي الأصول ، أي نجاح إدارة سيولة البنك في جانب الأصول ، بينما فشل البنك في إدارة جانب المطلوبات ، وهو ما انعكس في الرافعة المالية المنخفضة.
مدى الافادة منها	الافادة في الجانب النظري.
أوجه الشبه	كلا الدراستين تناولت موضوع السيولة المصرفية.
أوجه الاختلاف	الاختلاف في مكان التطبيق.
دراسة (حسين وحسن، 2021)	
عنوان الدراسة	**أثر ادارة السيولة على الاداء المصرفي - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية الخاصة للمدة الزمنية 2013 - 2017**
عينة الدراسة	عينة من المصارف العراقية
هدف الدراسة	توضيح بعض المفاهيم المصرفية المتمثلة بـ(إدارة السيولة - الاداء المصرفي)، فضلاً عن توضيح علاقة إدارة السيولة بمستوى الاداء المصرفي.
نتائج الدراسة	أن البنوك التي تعمل بمعدل سيولة معياري تحقق مستوى عالياً من العوائد أو ترفع نسب السيولة عن الحد الطبيعي. ويؤثر ذلك على الأداء المصرفي وانخفاضه ، مع الأخذ في الاعتبار أن إدارة البنك واستخدام النسب له تأثير كبير على هذه النسب.
مدى الافادة منها	الجانب النظري والعملي.
أوجه الشبه	تتمثل أوجه الشبه في أن كلا الدراستين تناولت موضوع السيولة المصرفية وتأثيرها في الربحية.
أوجه الاختلاف	تختلف الدراستين من حيث العنوان ومكان التطبيق.

المبحث الثاني

الجانب النظري

أولاً : السيولة المصرفية

1. مفهوم السيولة

في السياق العام، تعني السيولة القدرة على التحويل إلى نقدية، أما في السياق الأكاديمي، فتعني قدرة الأصول على التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر. الغرض من الاحتفاظ بالأصول السائلة هو تلبية الالتزامات المستحقة للدفع في الوقت الحالي أو في المستقبل القريب. وبالتالي، تعد السيولة مفهومًا نسبيًا يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها. وبالتالي، لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو شخص إلا من خلال التفاعل مع التزاماتهم المالية.

أما السيولة في الجهاز المصرفي فتعني : التوازن بين الموارد المتاحة والأموال المستخدمة في مختلف أصول المصرف يُعَدُّ جزءًا من التحكم المطلوب في الأصول المصرفية. تُعَدُّ المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الموارد المتاحة أكبر من القدرة على الإقراض، وهذا يعني أن المصرف يجب أن يستثمر الفوائض في أصول سائلة مثل الأوراق المالية أو الودائع لدى المصارف أو البنك المركزي. يُمكن تعريف السيولة على أنها الاحتفاظ بجزء من الأصول في شكل سيولي، وذلك لتلبية زيادة السحب والاحتياجات النقدية للعملاء دون تأخير، مع الحفاظ على القدرة على استثمار الودائع لتحقيق أقصى ربح ممكن. تحقق المصارف هدفها في السيولة من خلال الحفاظ على مستوى مناسب منها في كل الأوقات، أو من خلال تنسيق تدفق الأموال داخل وخارج المصرف. (احمد، 2013 : 303).

وللسيولة ثلاث أبعاد : (احمد، 2013 : 406)

1. **الوقت:** هو المدة الزمنية التي يحتاجها المصرف لتحويل الأصول إلى نقدية.

2. **المخاطرة:** تعني احتمالية خفض قيمة الأصول أو التقصير في استغلال المصدر أو المنتج بطريقة ما.

3. **التكلفة:** تشمل التكاليف المالية والتضحيات الأخرى التي يتطلبها تحقيق التغيير المطلوب. في السياق الاقتصادي، تهدف السيولة إلى توفير الأموال لتلبية الالتزامات والتحديات الطارئة، مع تحقيق أقصى قدر من العائد على الاستثمار للأموال المتاحة، وذلك من خلال الحفاظ على القدرة على تلبية الالتزامات تجاه الدائنين بأقل تكلفة ممكنة.

2. أهمية السيولة

تنبع أهمية السيولة من الأهداف التي تخدمها هذه السيولة فالإدارة تهدف من الاحتفاظ بالسيولة الملائمة إلي ما يلي : (الذبحاوي وفرج، 2022 : 1057)

1- تعزيز ثقة المقترضين من خلال بناء سمعتها الائتمانية، ويتم ذلك من خلال سداد التزاماتها في الوقت المحدد وفق الجدول الزمني المتفق عليه.

2- الحفاظ على استمرارية العمليات من خلال دعم دورة العمل الخاصة بها، وضمان استمرار تدفق العمليات المالية في الدورة، على سبيل المثال في منشأة صناعية تشمل ذلك شراء المواد الخام وتصنيعها وبيعها وتحصيل ثمنها.

3- التأهب لمواجهة الظروف الاستثنائية التي قد تتطلب توفير مبالغ نقدية فورية، مما يتطلب وجود سيولة نقدية جاهزة للصرف عند الحاجة.

3. أنواع السيولة المصرفية

أ- السيولة النقدية : وهي السيولة النقدية المتوفرة لدى المصرف، وتشمل: (عبد الحميد وكاظم، 2020 : 349)

- النقدية بالعملة الوطنية والأجنبية الموجودة في خزائن البنك.
- الودائع لدى البنوك الأخرى، ولدى البنك المركزي.
- الشيكات تحت التحصيل.

ب- السيولة شبه النقدية :

وهي الأصول القابلة للتصفية أو البيع أو الرهن، وتشمل الأذونات الخزينية، والكمبيالات المستحقة، والأوراق المالية مثل الأسهم والسندات. تُعرف هذه الأصول باسم الأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، حيث تتميز هذه الموجودات بأنها ذات فترة قصيرة الأجل ويمكن بيعها عند الحاجة.

4- العوامل المؤثرة على السيولة المصرفية

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على السيولة المصرفية إلى : (سليمان، 2015 : 6)

1. عمليات الايداع والسحب على الودائع: تعد هذه العمليات من أهم العوامل التي تؤثر على سيولة المصارف، حيث يمكن أن تزيد عمليات الايداع من سيولتها، بينما تقلل عمليات السحب منها.

2. معاملات الزبائن مع الخزينة العامة: تأثير كبير يلعبه العلاقة مع الخزينة العامة في تحديد سيولة المصرف، حيث يمكن أن يزيد دينار العملاء للخزينة من سيولته.

3. رصيد عمليات المقاصة بين المصارف: يعتبر هذا الرصيد مؤشراً مهماً على سيولة المصرف، حيث تزيد سيولته إذا كان رصيده دائناً لدى البنك المركزي نتيجة لتسوية حساباته مع المصارف الأخرى.

4. موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف: يمتلك البنك المركزي السلطة لتأثير على سيولة المصارف، من خلال توفير النقد اللازم لها.

5. رصيد رأس المال الممتلك: يلعب رصيد رأس المال الممتلك دوراً هاماً في تحديد سيولة المصرف، حيث يمكن أن يزيد من سيولته أو يقلل منها حسب حجم الرأس المال.

5. قياس السيولة والمؤشرات المالية المستخدمة

هذه النسب تقيس قدرة المصرف على تلبية التزاماته القصيرة الأجل في الوقت المحدد دون تأخير، وتهدف إلى تقليل المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف. ومن بين أهم النسب المالية المستخدمة في هذا السياق: (ديبونة، 2017 : 5)

أ- نسبة السيولة النقدية:

تعتبر هذه النسبة مؤشرًا على قدرة المصرف على تلبية الودائع من خلال الأصول النقدية السريعة، حيث تحدد سلطة النقد هذه النسبة بالنقد في الخزائن والصرافات الآلية للمصرف، ومقابلها الودائع المشمولة التي تشمل النسبة في الحسابات الجارية، وحسابات التوفير، والودائع المربوطة لمدة شهر أو أقل. يتم مقارنة هذه النسبة بالسنوات السابقة وبمعيار سلطة النقد والذي يبلغ 3% لكل عملة و6% كحد أدنى لإجمالي العملات. تُحسب هذه النسبة وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{النقد في الصندوق}}{\text{الالتزامات السائلة (ودائع العملاء التي تستحق خلال شهر)}}$$

ب- نسبة الاحتياطي الإلزامي

تقوم البنوك بالاحتفاظ بأرصدة لدى البنك المركزي، بنسبة محددة من الودائع، وبدون فوائد، والتي تُحدد من قبل البنك المركزي. تُعتبر هذه الأرصدة قدرة الأموال المتاحة في البنك المركزي على تلبية التزامات المالية المترتبة على المصرف في تاريخ الاستحقاق المحدد. تُمثل هذه الأرصدة حجم الاحتياطيات الإلزامية التي يفرضها البنك المركزي على الودائع، والتي يمكن أن تُعزز موقف المصرف المالي لتلبية التزاماته في الظروف غير الاعتيادية للمودعين بشكل خاص.

ج- نسبة السيولة القانونية

تشير إلى الاعتمادية التي يعتمد عليها المصرف على موارده السائلة لتغطية الودائع. وكلما زادت هذه النسبة، كان ذلك أفضل وأكثر أمانًا للإدارة المالية. حددت سلطة النقد هذه النسبة، وتشمل الموارد السائلة مثل النقد في الصندوق، والأرصدة المستحقة لدى المصارف خلال شهر، والأرصدة النقدية لدى سلطة النقد، بالإضافة إلى المطلوبات السائلة مثل الودائع في الحسابات الجارية، وحسابات التوفير، وودائع لأجل تستحق

خلال شهر، وودائع وأرصدة لدى سلطة النقد، وودائع المصارف والمؤسسات المصرفية. تُقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة، وتُحسب وفقًا للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{المطلوبات السائلة}}$$

د- نسبة التوظيف

تُعَتَبَر نسبة التسهيلات إلى الودائع المستقرة إحدى المقاييس التقليدية لسيولة المصارف، حيث تقيس مدى استخدام الودائع في عمليات الإقراض. تُعَد هذه النسبة صورة تعبيرية دقيقة للسيولة، حيث كلما انخفضت هذه النسبة، زاد مخزون السيولة لدى المصرف، والعكس صحيح. تكمن أهمية هذه النسبة في كونها إشارة تحذيرية تدفع إدارة المصرف لمراجعة سياساتها المتعلقة بتوزيع الأصول لصالح السيولة. تُحسب هذه النسبة وفقًا للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{التسهيلات الائتمانية}}{\text{اجمالي ودائع العملاء}}$$

6. إيجابيات السيولة المصرفية

ان إيجابيات احتفاظ البنوك بالسيولة هي كما يأتي : (براضية، 2011 : 5)

1. السيولة تمثل عنصر الأمان والحماية للبنوك من خطر الإفلاس نتيجة لعدم قدرتها على تلبية الالتزامات المالية.

2. إدارة السيولة تمنح البنوك المرونة في اتخاذ القرارات، حيث تسمح السيولة بالبحث عن الاستثمارات الأفضل.

3. تعد السيولة مؤشرًا على قدرة البنك على تلبية التزاماته تجاه المودعين، مما يعزز الثقة في البنك.

4. يساعد تخطيط السيولة على مواجهة الظروف الطارئة غير المتوقعة، على الرغم من أن البنك قد يواجه ظروفًا تتطلب تدفقات نقدية غير متوقعة.

5. يساعد إدارة السيولة البنك على تجنب البحث عن مصادر تمويل مكلفة.

6. تُعَتَبَر السيولة مؤثرًا إيجابيًا للبنك في السوق المالية، وتعزز من سمعته أمام المحللين والمصنفين والجهات الرقابية.

ثانياً : الربحية

1. مفهوم الربحية

يُعَدُّ مؤشر الربحية هدفًا أساسيًّا لجميع المصارف، وأمرًا ضروريًّا لبقائها واستمراريتها، كما يُعَدُّ غاية يَتَطَلَّعُ إليها المستثمرون. يُولَى اهتمامًا خاصًّا بهذا المؤشر من قِبَل الدائنين عند تعاملهم مع المصرف، كما يُعَدُّ أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة. (الطائي وعبد الهادي، 2013 : 191).

ويعرفها (فخري وقادر، 2016 : 150) تعتبر نسب الربحية مؤشرات تعطي فكرة عن قدرة المصرف على تحقيق العائد من الموارد المتاحة لديه. وتُعَدُّ الربحية مؤشرًا لسياسات إدارة المصرف الاستثمارية والتشغيلية والقرارات المتخذة فيه، حيث تعكس الأداء الشامل للمصرف وتلخص تأثير القرارات الإدارية المختلفة. كما تُفحص الربحية قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من نشاطه، ولذلك تُعَدُّ من أصعب المؤشرات للمصرف للفهم والقياس. وتعتبر هذه النسب واحدة من التحديات الرئيسية للمصارف، حيث لا توجد وسيلة موحدة

لتحديد متى يكون المصرف في مركز ربحي، إذ أن العديد من الفرص الاستثمارية تتطلب التضحية بالربح الحالي من أجل تحقيق ربحية مستقبلية.

الربحية تتكون من الكلمتين "الربح" و"القدرة". يُقصد بالربح الإيرادات الإجمالية التي تحققها المصارف والشركات، ويُستبعد منها التكاليف الإجمالية. أما القدرة فتعني قدرة الشركة على تحقيق الأرباح، وتشير إلى قوة إيراداتها أو أدائها التشغيلي. وبالتالي، يُمكن تعريف الربحية على أنها قدرة الشركات على الاستثمار لتحقيق عائد معين نتيجة استغلال فرص الاستثمار المتاحة لديها. (الجنابي، 2022 : 148).

2. أهمية الربحية

يُستند مقياس الربحية عادةً إلى عنصر التسعير، حيث يعتبر الربح والربحية نتيجة مباشرة لعمليات اتخاذ القرارات بشأن التسعير في الشركة. وقد أظهرت الدراسات التي تناولت الربحية أن العديد من الشركات والمصارف تسعى جاهدة لزيادة حصتها في السوق من خلال تحسين الربحية. ومع ذلك، يجب ألا تعتقد المنظمات متوسطة الحجم أن زيادة حصتها في السوق ستؤدي بشكل تلقائي إلى تحسين ربحيتها، إذ أن هناك العديد من المصارف التي تمتلك حصصًا عالية في السوق ولكن لديها ربحية منخفضة، والعكس صحيح. يمكن أن تكون تكلفة شراء حصة أكبر من السوق أعلى بكثير من العوائد المتوقعة منها. وبشكل عام، يميل زيادة حصة المنظمة في السوق إلى تحقيق أرباح أعلى في حالتين أساسيتين:

1. عندما تنخفض تكاليف الوحدة من السلع والخدمات مع زيادة حصة المنظمة في السوق، ويتم تحويل هذا التخفيض إلى العملاء في شكل تخفيض في الأسعار.

2. عندما تقدم المنظمة سلعًا وخدمات ذات جودة ممتازة وبسعر عالٍ يتجاوز تغطية تكاليف تقديمها لهذه الجودة العالية.

3. الرقابة على الربحية

تساعد هذه الرقابة في تقدير معدل الربحية لكل سلعة أو منطقة مبيعات أو عميل أو قناة توزيع، وحتى لقطاع كامل من أقسام السوق. كما يساهم تحليل الربحية في تحديد أنواع الأنشطة التسويقية التي يجب تعزيزها أو التركيز عليها، والتي يجب التخلص منها أو إعادة تقييم أهميتها النسبية. يعتمد إجراء مثل هذا النوع من الرقابة على القدرة على تحليل التكاليف التسويقية وربطها بكل جانب من جوانب النشاط التسويقي بدرجة عالية من الدقة. كما أن وجود شخص مختص وملتزم بشكل كامل بهذه المهمة، والذي يمكن تسميته بالمراقب التسويقي، يساهم في زيادة فاعلية هذه الرقابة. تتمثل مسؤولياته الرئيسية في: (الطائي والشكرجي، 2022 : 296)

أ. تقويم فعالية السياسات في اطار التحليل لكل من التكاليف والإيرادات .

ب. إعادة الميزانيات الخاصة بكل سلعة او منطقة او عميل .

ج. الإحتفاظ بالسجلات المنظمة عن خطط المؤسسة ومعدلات الانجاز بالنسبة لكل منها .

4. أنواع الربحية

وهي النتائج توضح العمليات ذات العلاقة المباشرة بالأنتاج أو بالنشاط الجاري للمنظمة وللعمليات التي ليس لها علاقة بالأنتاج أو النشاط الجاري للوحدة الأقتصادية لذلك بالإمكان تحليل ربحية هذه النتائج واستنباط ثلاثة أنواع من الربحية هي : (الياسري وراضي، 2021 : 447) .

أ. الربحية التجارية

وتقيس هذه الربحية نسبة الأرباح المتحققة من نشاط المنظمة التجاري معتمدة بذلك على السياسية السعرية وعوامل أخرى كالسمعة أو الشهرة للشركة في السوق ، وتحسب الربحية التجارية من خلال القانون الأتي :

$$\text{الربحية التجارية} = \frac{\text{هامش الربح التجاري}}{\text{المبيعات}} \times 100\%$$

ويقصد بهامش الربح التجاري أجمالي الربح أي الفرق بين المبيعات وكلفة البضاعة المباعة

هامش الربح الاعتيادي = المبيعات – كلفة البضاعة المباعة

كلفة البضاعة المباعة = مخزون اول المدة + المشتريات – مخزون اخر المدة

ويمكن حساب الربحية التجارية بطريقة اخرى من خلال المعادلة الآتية :

$$\text{الربحية التجارية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} \times 100\%$$

ومن مزايا هذا المؤشر أنه يعبر عن أستقلالية المنشأة وعن السياسة المالية المعتمدة من قبلها، بمعنى آخر إذا أخذنا هامش الربح التجاري مقسوماً على المبيعات لحساب الربحية التجارية فإن ذلك يعني عدم الأخذ بنظر الأعتبار الفوائد المدفوعة من المنظمة مقابل أفتراضها للأموال من الغير ، كذلك تمتاز هذه الربحية بالأبتعاد عن التأثير الضريبي على السياسة الاستثمارية وبشكل خاص الابتعاد عن نظام الاندثارات المطبق مركزياً من قبل الجهات المركزية.

ب. الربحية المالية

ويقصد بها العائد على حقوق الملكية أي أن هذه الربحية خاصة بالمساهمين وتقيس مدى استخدام كل دينار واحد في تحقيق الأرباح من قبل المساهمين فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما دل ذلك على زيادة نسبة العائد المتحققة للمساهمين ومن زيادة ثروة المساهمين وتحسب هذه الربحية من خلال المعادلة الأتية :

$$\text{الربحية المالية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100\%$$

وقد يستخدم كبسط لهذه النسبة هامش التمويل الذاتي بدلاً من صافي الربح ويحسب هامش التمويل الذاتي كالأتي :

هامش التمويل الذاتي = صافي الأرباح المحتجزة + الاندثارات + الاحتياطيات

كتعبير حقيقي عن ما يحققه كل مساهم بأمواله في نسبة معينة من الأرباح وتستكمل هذه الربحية باستخراج نسبة الأرباح لكل سهم حيث إن حصة الأرباح لكل سهم تحسب كما يلي :

$$\text{الربحية التجارية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} \times 100\%$$

ويلاحظ أننا أخذنا في الحسبان الأسهم العادية لأن توزيع الأرباح على الأسهم الممتازة عادة يخضع الى اعتبارات متعددة وهذه الاعتبارات لا تخضع لكمية الأرباح ولكن المنظمة غالباً ما تلزم في توزيع حد أدنى من الأرباح على الأسهم او جملة الأسهم الممتازة.

ج. الربحية الاقتصادية

يعود سبب نشوء الربحية الاقتصادية الى استخدام المنظمة لعواملها الإنتاجية (عناصر الطاقة التشغيلية) وهي تمثل الموجودات بمجموعها لذا من الضروري معرفة وقياس الربحية الاقتصادية الناشئة عن استثمارات المنشأة هي الربحية الاقتصادية وتحسب كالآتي:

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الموجودات}} \text{ X } 100\%$$

ويطلق أحياناً على الربحية الاقتصادية في كثير من المؤلفات نتيجة العائد على الاستثمارات او الموجودات

$$\text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الطاقة السنوي}}{\text{جميع الموجودات}} \text{ X } 100\%$$

ويقصد بالعائد على الموجودات هو أن كل دينار واحد مستخدم في الموجودات ممكن أن تحقق عائداً أو ربما نسبة معينة ، ويستخدم هذا المؤشر لبيات مقدرة إدارة المنظمة في تشغيل موجوداتها وتحقيق الأرباح منها وتتم مقارنته بالسنوات السابقة أو المنظمات المماثلة.

المبحث الثالث
الجانب العملي

أولاً : نبذة عن مصرف بغداد

تأسس مصرف بغداد في عام 1992 برأس مال قدره 250 مليون دينار، ونما ليصل إلى 250 مليار دينار في عام 2013، وبحجم موجودات بلغ 1,419 مليار دينار في عام 2020. يضم المصرف 36 فرعًا موزعة في بغداد، بواقع 13 فرعًا فيها و23 فرعًا في باقي المحافظات.

في بدايته، كان مصرف بغداد يمارس الأعمال المصرفية التجارية فقط حتى عام 1998. ثم توسع في محفظته الخدماتية لتشمل الخدمات المصرفية بشكل أوسع بعد سماح البنك المركزي العراقي لجميع المصارف الخاصة بممارسة كافة الأنشطة المصرفية. في عام 2005، أصبحت لدى مصرف بغداد شركاء من بنك الخليج المتحد وشركة العراق القابضة. في عام 2009، أصبح بنك برقان المالك الأكبر. تمكنت هذه الشراكة من تنويع أعمال مصرف بغداد على المستوى العالمي من خلال التركيز على التقنية وتقديم خدمات تنافسية.

نما مصرف بغداد من مصرف محلي إلى مصرف عالمي خلال السنوات الماضية، ويواصل نموه وأداؤه الجيد على الرغم من الاضطرابات في الأسواق المالية العالمية وعدم الاستقرار المحلي. يواصل المصرف تطوير خدماته المالية ومنتجاته المتنوعة لعملائه في القطاعين الشخصي والشركات، ويعمل على استغلال موارده المتاحة لتحقيق النمو المستقبلي. تم تحديث بنيته التحتية وتقديم العديد من الخدمات المصرفية الإلكترونية لتحسين تجربة العملاء وتوفير فوائد إضافية لأصحاب الأسهم.

يعتبر مصرف بغداد عضوًا في مجموعة شركة مشاريع الكويت (القابضة) ولديه حضور في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستمر في تعزيز تقنيات المعلومات والتشغيل الآلي الشامل لمنافسة المصارف الأجنبية في العراق. (مصرف بغداد ، 2017 : 28).

ثانياً : بعض المؤشرات المالية الرئيسية لمصرف بغداد

على الرغم من تراجع النشاط الاقتصادي عالمياً ومحلياً نتيجة جائحة كورونا وتبعاتها على قطاعات الأعمال وحالة عدم اليقين، إلا أن مصرف بغداد واصل خلال العام 2020 تعزيز مركزه ومكانته كمصرف رائد في القطاع المصرفي العراقي ضمن الظروف غير الطبيعية. حيث عمل على خلق الفرص من هذه التحديات والظروف وتحويل الخطر إلى إمكانيات والانتكاسة إلى قوة. يتضح من الجدول (1) التزايد المستمر لحجم الموجودات لمصرف بغداد خلال مدة الدراسة، حيث ارتفعت التدريجي من حوالي 961 مليار دينار عام

2010 إلى حوالي 1420 مليار دينار عام 2020. كما ارتفعت التزامات المصرف أيضاً من حوالي 861 مليار دينار عام 2010 إلى حوالي 1419.5 مليار دينار عام 2020. وهذا، إن دل على شيء، فإنما يدل جزءًا منه على قدرة المصرف على استقطاب الودائع لاستخدامها في منح التسهيلات المصرفية لتحقيق الأرباح. وقد بلغ أعلى ربح للمصرف حوالي 319 مليار دينار عام 2013، فيما كان أقل ربح حققه المصرف خلال عام 2018 بعدما حقق 41 مليار دينار. كما اتخذ المصرف إجراءات تحوطية من خلال توفير السيولة اللازمة لتنفيذ السحوبات الخاصة بالعملاء، حيث ارتفع حجم السيولة بنسبة تقريباً الضعف من حوالي 547.8 مليار دينار عام 2010 إلى حوالي 1034.3 مليار دينار عام 2020.

الجدول (1) مؤشرات المالية لمصرف بغداد خلال المدة 2010-2020 (مليار دينار)

السنة	الموجودات	المطلوبات	السيولة	الربح
2010	961	861	547.8	136
2011	875	762.4	457.4	209
2012	1301	1025.6	812.4	251
2013	1765	1514.9	1014.7	319
2014	1827	1577.5	992.4	277
2015	1479	1216.9	1026	64
2016	1200	917.6	818	202
2017	1090	1090.6	756.8	61
2018	1113	1113.5	788.7	41
2019	1132	1132.7	690.5	73
2020	1420	1419.5	1034.3	202

المصدر : سوق العراق للاوراق المالية ، التقرير السنوي لمصرف بغداد ، سنوات متعددة.

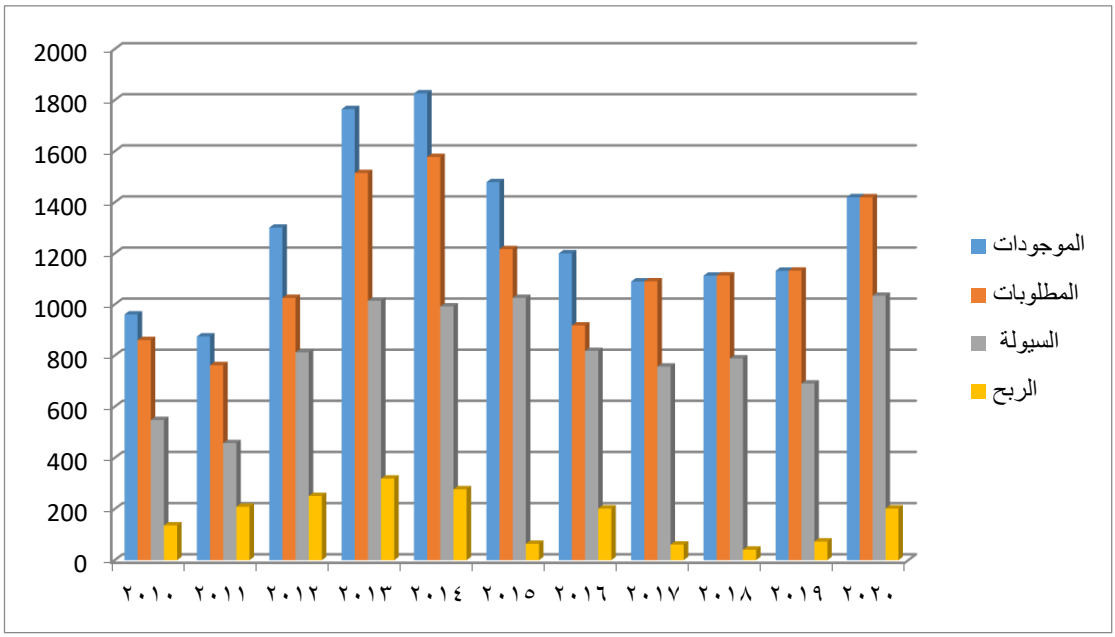

الشكل (1) تطور مؤشرات المالية لمصرف بغداد

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

ثالثاً : مصرف الاستثمار العراقي

أُسِّسَ مصرف الاستثمار العراقي وتم تسجيله في سجل الشركات تحت الرقم م.ش/ 5236 في 13 يوليو 1993 من قبل دائرة مسجل الشركات في وزارة التجارة، برأسمال قدره 100 مليون دينار وفقًا لأحكام قانون الشركات رقم 36 لسنة 1983 المعدل. ونتيجة لذلك، منح البنك المركزي العراقي ترخيصه للمصرف للعمل كمؤسسة مصرفية مجازة بموجب ترخيص الصيرفة رقم ص.10/3/942/5 بتاريخ 28 سبتمبر 1993 وفقًا لأحكام البنك المركزي العراقي المرقمة 64 لسنة 1967 المعدلة. وبدأ المصرف عمله المصرفي في 29 سبتمبر 1993 من خلال فرعه الرئيسي، ولديه الآن 16 فرعًا في بغداد وباقي محافظات العراق، بالإضافة إلى مكاتب متخصصة أخرى، مثل مكاتب الوساطة لبيع وشراء الأسهم المالية، ومكتب لبيع وشراء العملات الأجنبية. جميع المكاتب متخصصة في تقديم الخدمات المصرفية. خلال مسيرته، نمت رؤوس أموال المصرف حتى بلغت 250 مليار دينار عراقي. (مصرف الاستثمار العراقي، 2020 : 3).

رابعاً : بعض المؤشرات المالية لمصرف الاستثمار العراقي

يسعى مصرف الاستثمار العراقي أن يكون الاول في مجال العمل المصرفي في العراق عبر تلبية احتياجاتكم وتطلعاتكم. وتحقيق اهدافه من خلال استقطاب المدخرات ومنح التسهيلات الائتمانية وغيرها من الخدمات والمنتجات المصرفية حيث يتضح من الجدول (2) والشكل (2) التزايد المستمر لحجم الموجودات لمصرف الاستثمار خلال مدة الدراسة حيث اخذت بالارتفاع التدريجي من حوالي (246) مليار دينار عام 2010 الى حوالي (571.5) مليار دينار عام 2020، كما ان التزامات المصرف ايضا اخذت بالارتفاع من حوالي (171) مليار دينار عام 2010 الى حوالي (306.2) مليار دينار عام 2020 وهذا ان دل على شيء فانما يدل جزءا منه على قدرة المصرف على استقطاب الودائع لاستخدامها في منح التسهيلات المصرفية لتحقيق الارباح وهذا ما ظهر واضح من خلال تحقيق المصرف للارباح طيلة مدة الدراسة فقد بلغ اعلى ربح كان بحدود 34.8 مليار دينار عام 2014 فيما كان اقل ربح حققه المصرف خلال عام 2018 بعدما حقق 0.4 مليار دينار كما اخذ المصرف باجراءاته التحوطية من خلال توفير السيولة اللازمة لتنفيذ السحوبات الخاصة بالعملاء حيث ارتفعت حجم السيولة بنسبة الضعف من حوالي (149.5) مليار دينار عام 2010 الى حوالي (355.1) مليار دينار عام 2018 .

الجدول (2) مؤشرات المالية لمصرف الاستثمار العراقي خلال المدة 2010-2020 (مليار دينار)

السنة	الموجودات	المطلوبات	السيولة	الربح
2010	246	171	149.5	10.5
2011	327.7	227.7	155.8	11.7
2012	378.3	178.3	158.8	3.4
2013	520.6	365.6	231.5	31.6
2014	558.6	308.6	355.4	34.8
2015	550	300	381.4	20.9
2016	577.9	327.6	426.4	12.1
2017	573.7	323.7	385.8	4.8
2018	607.1	357.1	355.1	0.4
2019	529.8	269.2	149.5	0.017
2020	571.5	306.2	155.8	4.6

المصدر : سوق العراق للاوراق المالية ، التقرير السنوي لمصرف الاستثمار العراقي ، سنوات متعددة .

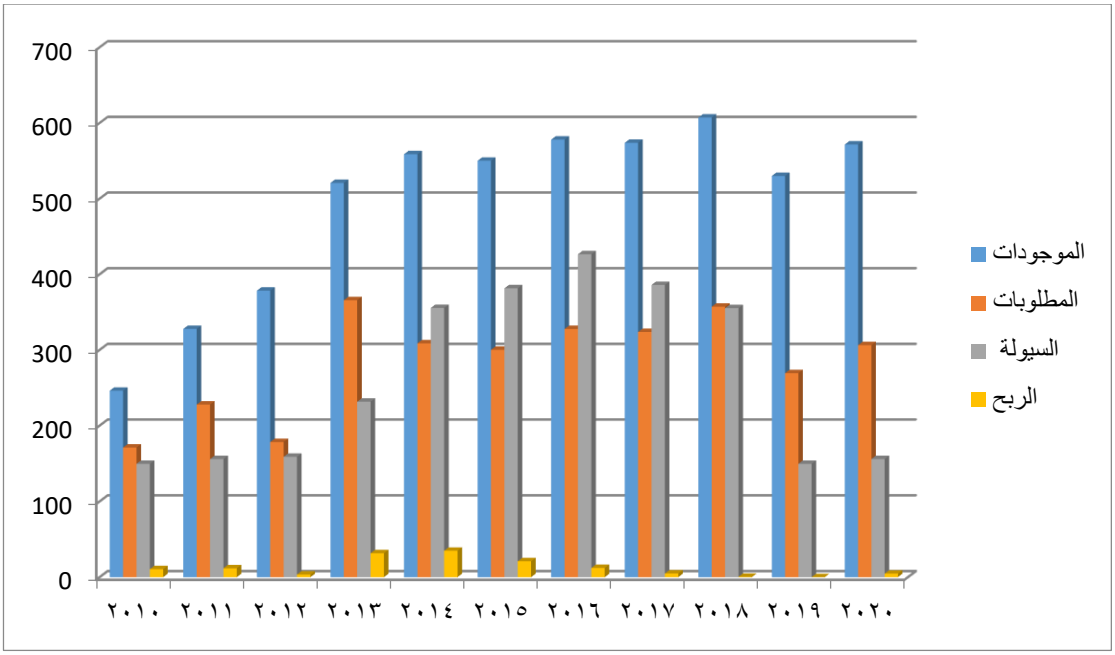

الشكل (2) تطور مؤشرات المالية لمصرف الاستثمار العراقي

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

1. حقق مصرف بغداد معدلات ربح مرتفعة جدا خلال مدة الدراسة وهذا نابع من الادارة الكفؤة التي يتسم بها المصرف.

2. يتضح من نتائج الجانب العملي أن مصرف الاستثمار العراقي قام بتحقيق نجاحات كبيرة خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع حجم الموجودات والتزامات المصرف وحقق أرباحًا مرتفعة. كما تبين أيضًا أن المصرف يولي اهتمامًا كبيرًا لتلبية احتياجات العملاء وبناء الثقة معهم، ويقوم باتخاذ الإجراءات التحوطية اللازمة لتوفير السيولة اللازمة لتلبية التزاماته. وبناءً على هذه البيانات، يمكن استنتاج أنه يمكن الاعتماد على مصرف الاستثمار العراقي كخيار مصرفي موثوق وذو جدارة في العمل المصرفي في العراق.

3. يتضح من البيانات المذكورة أن مصرف بغداد قد تمكن من الاستمرار في تحقيق النجاح وتعزيز مكانته كمصرف رائد في القطاع المصرفي العراقي، رغم تداعيات جائحة كورونا والظروف غير الطبيعية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي والعراقي خلال العام 2020. ويتضح من الجدول (1) أن المصرف قد حقق زيادة مستمرة في حجم الموجودات والتزامات المصرف والأرباح المحققة على مدى الدراسة. كما يتضح أيضًا أن المصرف قد نجح في توفير السيولة اللازمة لتلبية التزاماته وتحقيق متطلبات العملاء. وبناءً على هذه البيانات، يمكن استنتاج أنه يمكن الاعتماد على مصرف بغداد كخيار مصرفي موثوق وذو جدارة في العمل المصرفي في العراق، خاصة في ظل تحديات وظروف غير طبيعية.

4. ارتفاع حجم السيولة النقدية لمصرف بغداد و مصرف الاستثمار مما ساعدتهما على تلبية التزامات النقدية اتجاه العملاء وبناء ثقة كبيرة معهم

5. على الرغم من تحقيق مصرف الاستثمار العراقي لمعدلات ربح لا انها كانت معتدلة مقارنة بتلك التي حققها مصرف بغداد.

ثانياً : التوصيات

1. يوصي الباحث المستثمرين تقييم المخاطر والفرص بشكل شامل قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية، كما ينصح دائمًا بالتحدث مع مستشار استثماري محترف قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية، حيث يمكنهم تزويد المستثمرين بالمشورة اللازمة بناءً على الأهداف والظروف الشخصية لكل مستثمر.

2. ضرورة باستخدام خدمات مصرف الاستثمار العراقي في تلبية الاحتياجات المصرفية في العراق. يتضح من البيانات أن المصرف يحقق نتائج إيجابية في تحقيق الأرباح وتلبية التزاماته النقدية تجاه العملاء. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يتميز باتخاذه الإجراءات التحوطية اللازمة لتوفير السيولة اللازمة لتنفيذ السحوبات الخاصة بالعملاء، مما يزيد من ثقة العملاء بالمصرف. لذا، يمكن التوصية باستخدام خدمات مصرف الاستثمار العراقي كخيار موثوق لتلبية الاحتياجات المصرفية في العراق.

3. أن مصرف بغداد كخيار مصرفي موثوق وذو جدارة في العمل المصرفي في العراق. وبالنظر إلى التزامات المصرف وزيادة حجم الموجودات، فإنه يوحي بأن المصرف يتمتع بقدرة على التحمل المالي والاستقرار، وبالتالي يمكنه توفير الخدمات المصرفية اللازمة لعملائه. كما أن استراتيجية المصرف في تحويل الظروف الصعبة إلى فرص يؤكد على مرونة المصرف وقدرته على التأقلم مع التغييرات المفاجئة. لذلك، فإنه يمثل خيارًا جيدًا للأفراد والشركات التي تبحث عن مصرف موثوق وذو خبرة في العراق.

4. يوصي الباحث بعدم اتخاذ القرارات الاستثمارية بناءً فقط على معدلات السيولة النقدية للمصارف، بل يجب أيضًا تقييم عوامل أخرى مثل: الأرباح والخسائر السابقة، سياسات الشركة، الثقة في الإدارة الحالية ومستقبلها، الظروف الاقتصادية والسياسية في السوق الذي يعمل فيه المصرف، والمنافسة في هذا السوق، وغير ذلك من العوامل المتعلقة بنشاط المصرف.

المصادر

1. إبراهيم ، محمد محمد، (2011)، " إدارة التسويق في إطار معايير الجودة التسويقية - المدخل للتميز وامتلاك مركز الريادة في السوق "، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية ، مصر.
2. احمد، نضال رؤوف، (2013)، " دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي "، بحث منشور، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد السادس و الثلاثون.
3. براضية، حكيم، (2011)، " التصكيك ودوره في ادارة السيولة بالبنوك الاسلامية "، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
4. الجنابي، سعد محيد، (2022)، " العلاقة بين الرفع المالي ومؤشرات الربحية - دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية العراقية للمدة من 2014 - 2018 "، بحث منشور، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 12، العدد 4.
5. حسين، ياسر سامي، وحسن، أية عادل، (2021)، " أثر ادارة السيولة على الاداء المصرفي - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية الخاصة للمدة الزمنية 2013 - 2017 "، بحث منشور، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 63.
6. ديبونة، محمد الصغير، (2017)، " أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية "، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
7. الذبحاوي، حسن كريم، والموسوي، نورة عواد عبد العزيز، (2017)، " إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي - دراسة مقارنة بين من المصارف التجارية العراقية والاردنية الخاصة "، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادرية، المجلد 14، العدد 4.

8. الذبحاوي، حسن كريم، وفرج، علي امور، (2022)، " دور السيولة المصرفية في العائد والمخاطرة - دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية للمدة 2005-2019 "، بحث منشور، مجلة الغري لكلية الادارة والاقتصاد المجلد 18، العدد 2.
9. سليمان ،هند يوسف، (2015)، " إدارة السيولة في المصارف السودانية ايجابياتها وسلبياتها "، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الاسلامية.
10. الطائي، سجى فتحي، وعبد الهادي، شيماء وليد، (2013)، " قياس مستوى الربحية للمصارف الاسلامية وتحليليها في ظل الازمة المالية العالمية - دراسة تحليلية لمجموعة البركة المصرفية للفترة 2004-2010 "، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 28.
11. الطائي، عبد الله محمد طاهر، والشكرجي، بشار ذنون محمد، (2021)، " مؤشرات الربحية واثرها في القيمة السوقية - دراسة لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2004-2019 "، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 41، العدد 133.
12. ظاهر، غسان طارق، ومحمد، علي كريم، (2018)، " تحليل السيولة ، الربحية ، الرفع المالي في ضوء ادارة المخاطر المصرفية المصرف التجاري العراقي حالة دراسية 2005 – 2015 "، بحث منشور، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 1.
13. عبد الحميد، مناهل مصطفى، وكاظم، حسن عبد نزال، (2020)، " السيولة المصرفية وامكانية استثمارها في تعزيز الملاءة المالية لعدد من المصارف التجارية في العراق "، بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 26، العدد 119.
14. فخري، سامر محمد، وقادر، أسو بهاء الدين، (2016)، " مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه - دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية "، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 2.
15. الياسري، تهاني مهدي، وراضي، هادي كهو، (2021)، " سياسات تمويل رأس المال العامل انعكاسها على الربحية المصرفية - بحث تطبيقي لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "، بحث منشور، مجلة أهل البيت، العدد 28.